[illegible]

الحكم والخبر السببي منزلة الحكم لوصف الذي يكون لحال ما هو من سبب للموصوف
الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب من ذلك اي متعلق به مرتبط لان
السبب في الاصل هو الحبل وكلما يتوصل به الى شي فهو سبب له وسبب التقوى
على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا صرفه المسند الى نفسه سوا كان خاليا
عن الضمير او متضمنا له فينعقد عنهما حكم ثم اذا كان الضمير متضمنا لضمير
المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى
المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا الحصر التقوى بما يكون مسندا الى ضمير
المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبق الاشارة
اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به
معرى من العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت قام رجل فقد
قتله زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له و
تقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا
اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشي بغتةً مثل
الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام
في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما اشبه
ذلك فان قلت هبا انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة
امره وكونه واحدا معينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا
سعيت في حاجتك ورجل جاني ومما اشبه ذلك مما يفيد التخصيص فان المسند
ها هنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوى ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال
التقوى سوا كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث
انه تقوٍ وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم
اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوى واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل
لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما انه ليس التخصيص الا تاكيدا على
تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد
التخصيص فقط دون التقوى لانه لابد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل
وبعد تسليم الفريقان لا حاجة الى التاكيد والثاني ثم العجب انه صرح بان المسند
لا يكون الا جملة الا للتقوى او لكونه سببيا مع تصريحه ان المسند في نحو انا سعيت

في حاجتك

كحاجتك عند قصد التخصيص جملة واسمنها وفعليتها وشرطيتها كما مر وظرفيتها
لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في العمل
هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فبالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى
الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند
التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون
مفردا الاصالة المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو ان المفهوم من قولنا
زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة البعض في هذا المقام
ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد
انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فحينئذ يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه
لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان في قولهم الظرف مقدر
بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وحينئذ لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع
ان فيها فساد اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة
باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة
فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه
اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر
المسند اليه على المسند كما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور
على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض
بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على جزئه
المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول
مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة اي بالحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف
بفي خمور الدنيا والحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان
الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم
الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا
قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه ان دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف
بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة
دون العكس كما توهمه البعض ونظيره كما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى
ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)